الأمم المتحدة

E/2020/57

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 April 2020
Arabic
Original: English

دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 – 22 تموز/يوليه 2020

البندان 5 (أ) و 6 من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة 1/70، يتشرف الأمين العام بأن يقدم، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، تقرير عام 2020 بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدم التقرير لمحة عامة عن الحالة الراهنة لهذه الأهداف عالميا، استناداً إلى أحدث البيانات المتاحة عن المؤشرات المدرجة في إطار المؤشرات العالمية.

180620 010620 20-06176 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقدمة

1 - في أيلول/سبتمبر 2019، اجتمع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة لتجديد تصميمهم على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأقروا بذلك، بأن السنوات الأربع الأولى من تنفيذها قد شملت إحراز تقدم هام، ولكنهم أقروا أيضا بأن العالم بصفة عامة لا يسير على طريق الوفاء بتعهداته بتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وفي ذلك السياق، أعلنتُ عن بدء تنفيذ عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحَثَثْتُ جميع الجهات الفاعلة على زيادة وتيرة جهود التنفيذ ونطاقها زيادة كبيرة.

2 - ويرد في هذا التقرير تأكيد الطابع الملح لهذه الجهود. فاستنادا إلى أحدث البيانات، يوضح التقرير استمرار التفاوت في التقدم المحرز والمجالات العديدة التي يلزم فيها تحقيق تحسن كبير[1]. واستمر إحراز تقدم في بعض المجالات حتى نهاية عام 2019: فلقد استمر انخفاض الفقر في العالم، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ؛ وانخفضت معدلات وفيات الأمهات والأطفال؛ وتيسَّر حصول مزيد من الناس على الكهرباء؛ وعملت البلدان على وضع سياسات وطنية لدعم التنمية المستدامة والتوقيع على اتفاقات دولية لحماية البيئة. غير أن التقدم توقف أو انتكس في مجالات أخرى: فعدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع آخذ في الازدياد، وتغير المناخ بات يحدث بسرعة أكبر بكثير مما كان متوقعا، وتواصل تزايد أوجه اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها.

3 - ولكن ثمة أمراً يحتمل أن يكون أكثر إثارة للقلق وهو آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على جميع الأهداف السبعة عشر، ويسلَّط الضوء عليها في هذا التقرير. فالفيروس الذي بدأ على شكل أزمة صحية سرعان ما أصبح أسوأ أزمة إنسانية واقتصادية شهدناها في حياتنا. وفي نهاية نيسان/أبريل، كان فيروس كورونا قد انتشر إلى أكثر من 200 بلد وإقليم، وارتفع عدد الإصابات المؤكدة إلى أكثر من 3,2 ملايين حالة، وتجاوز عدد الوفيات في العالم 000 230. ولقد أدت آثار الجائحة والتدابير المتخذة للتخفيف من تبعاتها إلى تحميل النظم الصحية عبئا يفوق طاقتها في جميع أنحاء العالم، وتسببت في إغلاق الأعمال التجارية والمصانع، وكان لها أثر شديد على سبل معيشة نصف القوى العاملة في العالم، وأبقت 1,6 بليون طالب خارج المدارس، وعطلت سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي وتوريد المنتجات، ومن المتوقع أن تدفع عشرات الملايين من الأشخاص إلى الفقر المدقع والجوع.

4 - ويعاني أفقر الناس وأضعفهم، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن وذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون والعاملون في القطاع غير الرسمي، من ضرر هذه الجائحة بنسب أعلى بكثير من غيرهم. وكذلك، فإن البلدان الضعيفة، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تواجه حالات إنسانية أو أوضاعا هشة، قد تكون الأكثر تضررا في الأجل الطويل بسبب هشاشة نظمها الصحية، ولكون نطاق التغطية بنظم الحماية الاجتماعية فيها محدودا، وقلة مواردها المالية وغيرها من الموارد، وضعفها إزاء الصدمات الخارجية، واعتمادها المفرط على التجارة الدولية.

5 - وتؤثر الأزمة العالمية أيضا على العمليات البالغة الأهمية في نظام البيانات الإحصائية العالمي بأكمله، مع حدوث تأخيرات في التعدادات والدراسات الاستقصائية المقررة واضطرابات خطيرة في جميع

(1) تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى آخر البيانات المتاحة حتى نيسان/أبريل 2020. ويمكن الاطلاع على المرفق الإحصائي وقاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة عبر الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs.

العمليات الإحصـــائية. وســـتحتاج المنظمات الإحصـــائية الوطنية والدولية إلى تجديد العمل والدعم لكفالة اسـتمرارية الأنشـطة الرئيسـية المتعلقة بتجميع الإحصـاءات وتوافر البيانات للاسـترشـاد بها في إجراءات التخفيف من حدة الطوارئ التي تتخذها الحكومات وجميع قطاعات المجتمع من أجل التصـــدي للأزمة ومواصلة تنفيذ خطة عام 2030.

6 - وتؤكد البيانات المذكورة أعلاه الحاجة إلى التضـامن والتعاون الدوليين أكثر من أي وقت مضـى. وتسـتجيب أسـرة الأمم المتحدة بجميع ركائزها لهذه الأزمة بجميع جوانبها. ولقد دعوت إلى اسـتجابة واسـعة النطاق ومنســـقة وشـــاملة ومتعددة الأطراف تصـــل إلى ما لا يقل عن 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وحثثت على اتخاذ ســلســلة من التدابير لإعطاء البلدان النامية القوة المالية التي تحتاج إليها لمواجهة العاصفة. وعلاوة على ذلك، وافقت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على وضع إطار اجتماعي واقتصـادي مكرس لهذا الغرض، وهي تعمل على تعبئة الموارد وإعادة تخصـيصـها لحشـد أقصـى ما يمكن من عرض جماعي تقدمه الأمم المتحدة للحكومات في مثل هذا الوقت الحرج.

7 - ورغم أن الأزمة تعرقل إحراز التقدم صـــوب تحقيق الأهداف، فإنها تجعل تحقيقها أكثر إلحاحا وضـرورة. ومن الضـروري العمل قدر الإمكان على حماية المكاسب التي تحققت مؤخرا، والسـعي إلى تحقيق انتعاش تحويلي حقيقي من أزمة كوفيد-19، بحيث يحد من خطر الأزمات في المســـتقبل ويقرّبنا كثيرا من التنمية الشاملة والمستدامة اللازمة لتحقيق أهداف خطة عام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ويمثل ذلك المهمة الأولى في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستتطلب هذه التعهدات المهارة القيادية والبصيرة والابتكار والتمويل والتعاون بين جميع الحكومات وجميع أصحاب المصلحة. وستتطلب تلك التعهدات أيضـــا زيادة في التعاون الدولي والتعددية، في وقت تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى الســـنوية الخامسة والسبعين لإنشائها.

8 - ولضـــمان خروج العالم من الأزمة في وضـــع أقوى مما كان عليه قبلها، يتعين على الأمم المتحدة وجميع الحكومات وجميع الشركاء مواصلة المسار معا.

الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

9 - كانت وتيرة التقدم على مسـار الحد من الفقر في العالم تتباطأ حتى قبل تفشـي الجائحة، وكان من المتوقع تعذُّر تحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضـــاء على الفقر بحلول عام 2030. وأدت الجائحة إلى وقوع عشرات الملايين من الأشخاص مجددا في براثن الفقر المدقع، ونكست التقدم المحرز على مر السنين. ومع أن الجائحة أبرزت ضرورة تعزيز الحماية الاجتماعية والاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ، فإن هذه التدابير غير كافية لحماية الفقراء والضعفاء الذين هم في أمس الحاجة إليها.

10 - وبعد انخفاض وتيرة التقدم المحرز على مســـار الحد من الفقر المدقع من 15,7 في المائة في عام 2010 إلى 10,0 في المائة في عام 2015، تباطأت هذه الوتيرة أكثر فأكثر، حيث تشـــير التقديرات الحالية إلى معدل 8,2 في المائة في عام 2019. وهذه الجائحة نكسـت اتجاه الحد من الفقر. وتشـير أحدث التقـديرات إلى أن من المتوقع أن يبلغ معـدل الفقر المـدقع العـالمي مـا بين 8,4 إلى 8,8 في المـائـة في عـام 2020، وهو معـدل يقرب من معـدل عـام 2017. وبـالتـالي، تشـــير التقـديرات إلى أن مـا بين

40 و 60 مليون شخص سيقعون مجددا في براثن الفقر المدقع، وهي أول زيادة في معدل الفقر على صعيد العالم منذ أكثر من 20 عاما.

11 - وكانت نسبة العمال في العالم الذين يعيشون في فقر مدقع قد انخفضت من 14,3 إلى 8,3 في المائة إلى 7,1 في المائة في السنوات 2010 و 2015 و 2019 على التوالي. وكان التقدم المحرز في هذا الصدد فيما يتصل بالعمال الشباب أقل مبعثاً على التفاؤل: ففي عام 2019، كان 12,8 في المائة من العمال الشباب في العالم يعيشون في فقر مدقع، مقابل 6 في المائة فقط من العمال البالغين في العالم. وتدفع هذه الجائحة الملايين من العمال إلى البطالة والعمالة الناقصة والعمالة الفقيرة.

12 - واستنادا إلى بيانات عام 2016، فإن 55 في المائة من سكان العالم، أي حوالي 4 بلايين شخص، لا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية التي تعد بالغة الأهمية لمساعدة أفقر الناس وأضعفهم في الأزمة الحالية. ولا يزال نصف سكان العالم على الأقل يفتقرون إلى التغطية الكاملة بالخدمات الصحية الأساسية، ولا يستفيد من إعانات البطالة سوى 22 في المائة من العمال العاطلين عن العمل.

13 - وتؤدي الأعاصير والفيضانات والزلازل وحرائق الغابات وغيرها من الكوارث الطبيعية الشديدة إلى تفاقم الفقر. وأبلغ ما مجموعه 80 بلدا عن خسائر متصلة بالكوارث في عام 2018، بما في ذلك وفاة 458 23 شخصا وفقد 164 2 شخصا. وتفيد التقارير بأن أكثر من 39 مليون شخص قد تضرروا من الكوارث، وشهد 29 مليون منهم تعطل سبل عيشهم أو تدميرها. وفيما يتعلق بالخسائر الاقتصادية المباشرة، أبلغت البلدان عن خسائر قدرها 23,6 بليون دولار، يعزى 73 في المائة منها إلى القطاع الزراعي.

الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

14 - ما فتئ العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد يتزايد منذ عام 2015، ولا يزال هناك الملايين من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. ويؤدي التباطؤ الاقتصادي وتعطل سلاسل القيمة الغذائية بسبب الجائحة إلى تفاقم الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وإضافة إلى ذلك، لا تزال الزيادة المفاجئة في أسراب الجراد الصحراوي مثيرة للقلق في شرق أفريقيا واليمن، حيث يعاني 35 مليون شخص بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وبسبب الجائحة، حُرم نحو 370 مليون تلميذ من الوجبات المدرسية المجانية التي يعتمدون عليها. ويجب اتخاذ تدابير فورية لتعزيز نظم إنتاج الأغذية وتوزيعها بهدف التخفيف من آثار الجائحة وتقليلها إلى أدنى حد.

15 - وتشير التقديرات إلى أن نسبة المتضررين بسبب انعدام الأمن الغذائي بدرجة معتدلة أو شديدة في عام 2018 قد بلغت 26,4 في المائة من سكان العالم، أي حوالي بليوني شخص، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 23,2 في المائة عما كان عليه في عام 2014، ويعزى السبب الرئيسي لذلك إلى زيادة حالات انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية. وفي عام 2018، بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد، الذي يعني انخفاض كمية الأغذية المستهلكة إلى حد احتمال تعرضهم للجوع، 700 مليون شخص ونَيْف، أو 9,2 في المائة من سكان العالم.

16 - وانخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من قلة التغذية المزمنة، فضلا عن التقزم (قصر القامة الشديد بالنسبة لعمر الشخص)، من 23,1 في المائة في عام 2015 إلى 21,3 في المائة في

عام 2019. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال 144 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم في عام 2019. ويعيش ثلاثة أرباع هؤلاء في وسط وجنوب آسيا أو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

17 - وعلى صعيد العالم، بلغ عدد الأطفال دون الخامسة من العمر المصابين بنقص حاد في التغذية أو بالهزال (انخفاض الوزن مقارنة بطول القامة) وهي أعراض ناجمة عموما عن تناول كمية محدودة من المغذيات وعن الالتهاب 47 مليون طفل، أو 6,9 في المائة، في عام 2019. ويعيش أكثر من نصف الأطفال المصابين بالهزال في وسط وجنوب آسيا. وبلغ عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن في مرحلة الطفولة 38 مليون طفل في جميع أنحاء العالم، أو 5,6 في المائة، في عام 2019. وقد يصاب الطفل بالهزال وزيادة الوزن معاً بمستويات تعتبر ما بين متوسطة وعالية، وهو ما يسمى بازدواج عبء سوء التغذية. وفي شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، بلغ معدل الإصابة بالهزال 7,2 في المائة و 8,2 في المائة على التوالي، في حين بلغ معدل زيادة الوزن 11,3 في المائة و 7,5 في المائة، على التوالي، في عام 2019.

18 - وانخفضت معدّل الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي، مُقاسا بالإنفاق الحكومي في مجال الزراعة مقسوما على نصيب القطاع من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم، من 0,42 إلى 0,31 في المائة ثم إلى 0,28 في المائة في السنوات 2001 و 2015 و 2018 على التوالي. وعلاوة على ذلك، انخفضت المعونة المقدمة للزراعة في البلدان النامية، من نحو 25 في المائة من مجموع المعونة التي خصصها المانحون للقطاعات في منتصف ثمانينات القرن الماضي إلى 5 في المائة فقط في عام 2018.

19 - وفي عام 2019، تركزت الزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية إلى حد كبير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بسبب صدمات الإنتاج وصعوبات الاقتصاد الكلي. وكان الأثر الذي خلّفه النزاع الطويل الأمد والأحوال الجوية القاسية في بعض المناطق عوامل إضافية ساهمت في ذلك.

الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

20 - لا يزال التقدم مستمرا في العديد من مجالات الصحة، ولكن معدل التحسن تباطأ ولن يكون كافيا لتحقيق معظم الغايات المرتبطة بالهدف 3. فالجائحة تدمر النظم الصحية على صعيد العالم وتهدد النتائج الصحية التي تحققت حتى الآن. وليس لدى معظم البلدان، لا سيما البلدان الفقيرة، ما يكفي من المرافق الصحية والإمدادات الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية لمواجهة الزيادة المفاجئة في الطلب. ويتعين على البلدان وضع استراتيجيات صحية شاملة وزيادة الإنفاق على النظم الصحية لتلبية الاحتياجات العاجلة وحماية الأخصائيين الصحيين، في حين يلزم بذل جهد عالمي منسق لدعم البلدان المحتاجة.

الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل

21 - على الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى حدوث 000 295 وفاة ناجمة عن مضاعفات الحمل أو الولادة في عام 2017، حيث بلغت النسبة الإجمالية لوفيات الأمهات 211 وفاة لكل 000 100 ولادة حية، أي بانخفاض بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2015 وبنسبة 38 في المائة مقارنة بعام 2000. ووقعت أغلبية هذه الوفيات في بلدان منخفضة الدخل وبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ووقع ما يقرب من 66 في المائة منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبوتيرة التقدم الحالية، لن يستطيع العالم بلوغ الغاية المتصلة بهذا الهدف.

22 - وفي جميع أنحاء العالم، بلغت نسبة الولادات التي جرت بمساعدة من أخصائيين صحيين من ذوي المهارات اللازمة 81 في المائة في الفترة 2014-2019، ويمثل ذلك زيادة مقارنة بنسبة 64 في المائة في الفترة 2000-2005، واستطاعت بلدان وسط آسيا، وشرق آسيا، وغرب آسيا، وأمريكا الشمالية، وأوروبا تحقيق تغطية شاملة تقريبا.

23 - وبفضل الجهود المنسقة التي يبذلها المجتمع العالمي، يتواصل انخفاض وفيات الأطفال التي يمكن الوقاية منها، حيث انخفض معدلات الوفيات من 76 وفاة لكل 000 1 ولادة حية لدى الأطفال دون سن الخامسة في عام 2000 إلى 42 في عام 2015 ثم إلى 39 في عام 2018. وعلى الرغم من التقدم المحرز، توفي نحو 5,3 ملايين طفل قبل بلوغهم سن الخامسة في عام 2018 وحده، وحدث نحو نصف هذه الوفيات، أو 2,5 مليون، في الشهر الأول من الحياة.

24 - وعلى صعيد العالم، لم تطرأ سوى زيادة طفيفة في نسبة النساء في سن الإنجاب (15 إلى 49 سنة) اللاتي تلبَّى احتياجاتهن في مجال تنظيم الأسرة بوسائل منع الحمل الحديثة، من 75,7 في المائة في عام 2010 إلى نحو 77 في المائة في الفترة 2015-2020، ولم تبلغ سوى 56 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 52 في المائة في أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا).

25 - وتراجع معدل الولادات لدى المراهقات تراجعا مطردا في جميع أنحاء العالم، من 45 ولادة لكل 000 1 امرأة يتراوح عمرها بين 15 و 19 سنة في عام 2015 إلى 41 ولادة لكل 000 1 امرأة في عام 2020، مع تسجيل أعلى معدل، هو 101 لكل 000 1 امرأة، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الأمراض المعدية

26 - في عام 2018، قُدِّر عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنحو 1,7 مليون إصابة، أي بمعدل إصابة قدره 0,24 لكل 000 1 شخص غير مصاب بين مجموع السكان، وهو معدل لم يتغير تقريبا مقارنة بمعدل 0,26 لكل 000 1 شخص في عام 2015، وتسبب في تأخّر العالم في تحقيق هذه الغاية المتصلة بهدف التنمية المستدامة. ووقعت واحدة من أصل كل ثلاث إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية على صعيد العالم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

27 - وفي عام 2018، أصيب ما يقدر بعشرة ملايين شخص بمرض السل (من بينهم 89 في المائة من البالغين، و 63 في المائة من الرجال، و 8,6 في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية). وانخفض نسبة الإصابة بالسل من 141 حالة جديدة وانتكاسة لكل 000 100 شخص في عام 2015 إلى 132 حالة في عام 2018. وانخفض معدل الوفيات الناجمة عن السل لدى الأشخاص غير المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة 8,3 في المائة في الفترة نفسها. ورغم ذلك، ما زالت هناك فجوات كبيرة في الكشف عن المرض وعلاجه، ولا تتسم وتيرة التقدم الحالية بالسرعة الكافية لتحقيق غاية القضاء على الوباء بحلول عام 2030. كما يشكل السل المقاوم للأدوية تهديدا مستمرا.

28 - وبعد سنوات عديدة من تخفيض عبء الإصابات بالملاريا على الصعيد العالمي بدرجة مثيرة للإعجاب، توقف إحراز التقدم في هذا المجال. وعلى صعيد العالم، انخفض معدل الإصابة بالملاريا (عدد الحالات لكل 000 1 شخص) من 81 في عام 2000 إلى 57 في عام 2014، وظل بمستوى مماثل

لذلك طوال عام 2018. ولا يسير العالم على مسار تحقيق غاية القضاء على الملاريا المتصلة بهذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة.

29 - وأتاح استخدام لقاح التهاب الكبد B لدى الرضع التقليل بشكل كبير من حالات الإصابة الجديدة بعدوى فيروس التهاب الكبد B المزمن. وانخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين أصيبوا بالعدوى المزمنة من 4,7 في المائة في حقبة ما قبل استخدام اللقاح إلى 0,9 في المائة في عام 2018.

30 - وفي عام 2018، أفادت التقارير بوجود 1,76 بليون شخص يحتاجون إلى العلاج والرعاية بصورة جماعية أو فردية من أمراض المناطق المدارية المهملة، ويمثل ذلك انخفاضا من 1,80 بليون شخص في عام 2015 و 2,19 بليون شخص في عام 2010. ويمثل الأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج والرعاية في أقل البلدان نمواً، البالغ عددهم 530 مليون شخص، نسبة 52 في المائة من سكان تلك البلدان، أي بانخفاض مقارنة بنسبة 78 في المائة في عام 2010. وهذا التقدم يعزى إلى حد كبير إلى القضاء على واحد على الأقل من أمراض المناطق المدارية المهملة في 40 بلدا.

الأمراض غير المعدية والصحة العقلية والمخاطر البيئية

31 - انخفض احتمال الوفاة بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو الداء السكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة بين سني 30 و 70، من 19 في المائة في عام 2010 إلى 18 في المائة في عام 2016، ومعدل الانخفاض هذا لم يكن كافيا لتحقيق هذه الغاية المتصلة بهدف التنمية المستدامة.

32 - وبحسب بيانات عام 2016، يموت سنوياً نحو 000 800 شخص انتحاراً، ويحدث 79 في المائة من حالات الانتحار في العالم في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

33 - وقُدِّر أن عدد الأشخاص المتوفين بالأمراض المتصلة بالتبغ بلغ 8,1 ملايين شخص في عام 2017. وفي عام 2018، بلغ معدل الانتشار العالمي لتعاطي التبغ بين الرجال 38,6 في المائة، مقارنة بنسبة 8,5 في المائة بين النساء.

34 - في عام 2016، أدى تلوث الهواء في المنازل وخارجها إلى وفاة نحو 7 ملايين شخص في العالم. وتسبب غياب خدمات مناسبة توفّر المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في وفاة ما مجموعه 000 870 شخص في العام نفسه.

النُّظم الصحية والتمويل

35 - يعتبر التحصين أحد أكثر التدخلات الصحية نجاحًا وفعاليةً من حيث التكلفة في العالم. ولئن كان نطاق التغطية بالتحصين لدى الرضع قد ارتفع من 72 في المائة إلى 85 في المائة ثم إلى 86 في المائة في الأعوام 2000 و 2015 و 2018 على التوالي، فإن التقديرات تشير إلى وجود 19,4 مليون طفل لم يتلقوا اللقاحات الأساسية في السنة الأولى من حياتهم. وإضافة إلى ذلك، فإن نسبة التغطية العالمية بلقاح المكورات الرئوية المتقارن، الذي يمكن أن يخفض بشدة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، لم تصل بعد إلى 50 في المائة. والحصبة مرض شديد العدوى، ولذلك كانت نسبة التغطية باللقاح بجرعتين، التي بلغت 69 في المائة في عام 2018، غير كافية لمنع تفشي الحصبة.

36 - وفي عام 2017، كان نحو ثلث إلى نصف سكان العالم فقط يستفيدون من التغطية بالخدمات الصحية الأساسية. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، لن يستفيد من التغطية بالخدمات الصحية الأساسية سوى 39 إلى 63 في المائة فقط من سكان العالم بحلول عام 2030.

37 - واستمرت الزيادة في نسبة السكان الذين ينفقون أكثر من 10 في المائة من ميزانية الأسرة ليسددوا من أموالهم الخاصة تكلفة بعض الخدمات الصحية المقدمة إليهم، من 9,4 في المائة إلى 12,7 في المائة (927 مليون شخص)، بين عامي 2000 و 2015. وإذا استمرت المعدلات الحالية، ستصل هذه النسبة في عام 2020 إلى 12,9 في المائة، أي ما يعادل بليون شخص. وسقط نحو 90 مليون شخص في براثن الفقر المدقع بسبب اضطرارهم لتسديد بعض النفقات الطبية من أموالهم الخاصة.

38 - وشهدت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصَّصة للصحة الأساسية من جميع الجهات المانحة زيادة بنسبة 41 في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام 2010، حيث بلغت 10 بلايين دولار في عام 2018. وفي عام 2018، أُنفق حوالي 1,7 بليون دولار على مكافحة الملاريا، و 0,8 بليون دولار على مكافحة السل، و 1,9 بليون دولار على مكافحة الأمراض المعدية الأخرى، باستثناء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

39 - واستنادا إلى البيانات المتوفرة عن الفترة 2013-2018، تشكل النساء على الصعيد العالمي أكثر من 76 في المائة من مجموع الأطباء والعاملين في مجال التمريض، ولكنهن يشكلن 40 في المائة ونيف من الأطباء فقط ونحو 90 في المائة من العاملين في مجال التمريض.

40 - وفي عام 2019، أبلغ 166 بلدا عن حالة قدرتها على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية فيما يتعلق بالتأهب للكشف عن حالات الطوارئ الصحية والإبلاغ عنها والاستجابة لها، مثل مرض كوفيد-19. ويظهر التحليل أنه تم إحراز تقدم مطرد فيما يتعلق بكل واحدة تقريبا من القدرات الأساسية الواردة في اللوائح، باستثناء الموارد البشرية، مقارنة بعام 2018.

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

41 - في نهاية عام 2019، كان الملايين من الأطفال والشباب لا يزالون خارج المدرسة، وكان أكثر من نصف الأطفال في المدارس لا يستوفون معايير الكفاءة الدنيا في القراءة والحساب. ويؤثر إغلاق المدارس بهدف إبطاء انتشار جائحة كوفيد-19 تأثيرا سلبيا على نتائج التعلم وعلى النمو الاجتماعي والسلوكي للأطفال والشباب ذكورا وإناثا. ولقد أثر ذلك على أكثر من 90 في المائة من الطلاب في العالم، أي على 1,5 بليون طفل وشاب. وعلى الرغم من توفير التعليم عن بعد للعديد من الطلاب، فإن الأطفال والشباب في المجتمعات المحلية الضعيفة والمحرومة، مثل من يعيشون في المناطق النائية، والفقر المدقع، والدول الهشة، ومخيمات اللاجئين، لا يستطيعون الاستفادة منه بنفس المستوى. وستسهم الفجوة الرقمية في توسيع الفجوات القائمة فيما يتعلق بالمساواة في الحصول على التعليم.

42 - وفي 74 بلدا لديها بيانات يمكن مقارنتها عن الفترة 2011-2019، كان حوالي 7 من كل 10 أطفال تتراوح أعمارهم بين 3 و 4 سنوات على مسار النمو الصحيح في ثلاثة على الأقل من المجالات التالية: الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، والنمو البدني، والنمو الاجتماعي والعاطفي، والتعلُّم.

43 - وزادت المشاركة في التعلم المنظم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي زيادة مطردة، من 62 في المائة في عام 2010 إلى 67 في المائة في عام 2018. غير أن التباين بين البلدان لا يزال واسعا، حيث تتراوح القيم بين 9 و 100 في المائة تقريبا.

44 - وارتفع معدل إتمام التعليم الابتدائي من 70 في المائة في عام 2000 إلى 84 في المائة في عام 2018. وفي ظل الاتجاهات الحالية، يُتوقع أن يبلغ المعدل 89 في المائة على الصعيد العالمي بحلول عام 2030. وفي عام 2018، كان 258 مليون من الأطفال والمراهقين والشباب ذكورا وإناثا تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 17 سنة، أي ما يمثل 17 في المائة من سكان العالم في هذه الفئة العمرية، لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس. وتحقق التكافؤ بين الأطفال أو المراهقين من الخُمس الأغنى و الخُمس الأفقر من السكان في 25 في المائة من البلدان بالنسبة للتعليم الابتدائي، و 21 في المائة من البلدان بالنسبة للتعليم الإعدادي، و 1 في المائة فقط من البلدان في التعليم الثانوي.

45 - وفي عام 2018، كان نحو 773 مليون من البالغين، ثلثاهم من النساء، لا يزالون أميين فيما يتصل بالإلمام بمهارات القراءة والكتابة. وبلغ معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة في العالم 86 في المائة في عام 2018 فيما يخص السكان البالغين من العمر 15 عاماً فأكثر، فيما بلغ معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة 92 في المائة فيما يخص السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً. ويعيش في جنوب آسيا ما يقرب من نصف الأميين في العالم، بينما يعيش ربعهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

46 - وفي عام 2019، كان أقل من نصف المدارس الابتدائية والإعدادية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يوفر لجميع الطلاب الكهرباء والإنترنت والحواسيب والمرافق الأساسية لغسل الأيدي، والخدمات والمرافق الأساسية الرئيسية اللازمة لضمان بيئة آمنة وفعالة للتعلم.

47 - وارتفع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للمنح الدراسية إلى 1,6 بليون دولار في عام 2018، مقارنة بمبلغ 1,3 بليون دولار في عام 2017.

48 - وتشير بيانات مستمدة من 129 بلداً إلى أن النسبة المئوية لمعلمي المدارس الابتدائية الذين يتلقون الحد الأدنى من التدريب التربوي وفقاً للمعايير الوطنية في جميع أنحاء العالم ظلت 85 في المائة منذ عام 2015. وهذه النسبة هي الأدنى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (64 في المائة) وجنوب آسيا (72 في المائة).

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

49 - أدى الالتزام بتعزيز المساواة بين الجنسين إلى تحسينات في بعض المجالات، ولكن لم يتحقق حتى الآن الوعد بعالم تتمتع فيه كل امرأة وفتاة بالمساواة الكاملة بين الجنسين وتُزال فيه جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن. كما أن وطأة الجائحة الحالية شديدة على النساء والفتيات. وعلى صعيد العالم، تشكل النساء ثلاثة أرباع الأطباء والعاملين في مجال التمريض. وبالفعل، تكرس النساء لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في المنزل ثلاثة أضعاف الوقت الذي يكرسه الرجال لها. ويتطلب إغلاق المدارس ومراكز الرعاية النهارية من الوالدين، لا سيما النساء، زيادة رعاية الأطفال وتيسير تعلمهم في المنزل. وتشير التقارير الواردة من عدة بلدان إلى أن العنف العائلي ضد النساء والأطفال آخذ أيضا في الازدياد خلال فترة الإغلاق العالمية.

50 - وفي عام 2019، كانت واحدة من كل خمس شابات تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة في جميع أنحاء العالم متزوجة في سن الطفولة، ويشكل ذلك انخفاضا مقارنة بعددهن الذي كان واحدة من كل أربع في عام 2004، وسجل أعلى رقم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان يزيد على واحدة من كل ثلاث شابات.

51 - ويبلغ عدد النساء والفتيات اللاتي تعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية 200 مليون على أقل تقدير، استنادا إلى البيانات الأخيرة الواردة من البلدان الإحدى والثلاثين التي تتركز فيها هذه الممارسة. وهذه الممارسة الضارة آخذة في التراجع، ولكن التقدم المحرز في هذا الصدد ليس بالسرعة الكافية لتحقيق الغاية العالمية المتمثلة في القضاء عليها بحلول عام 2030.

52 - وحتى 1 كانون الثاني/يناير 2020، بلغت نسبة تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية الأحادية المجلس أو في مجالس النواب الوطنية 24,9 في المائة، أي بارتفاع طفيف مقارنة بنسبة 22,3 في المائة في عام 2015. وتتاح للمرأة فرص أفضل لتولي مناصب اتخاذ القرار على الصعيد المحلي، حيث تشغل 36 في المائة من مقاعد الأعضاء المنتخبين في الهيئات التداولية المحلية، استنادا إلى البيانات الواردة من 133 بلدا ومنطقة.

53 - في عام 2019، كانت النساء يشغلن 28 في المائة من المناصب الإدارية في العالم، ويمثل ذلك زيادة طفيفة مقارنة بنسبة 25 في المائة في عام 2000، مع أن النساء يمثلن 39 في المائة من العاملين في العالم ونصف سكان العالم في سن العمل.

54 - استنادا إلى بيانات واردة من 57 بلدا للفترة 2007-2018، لا تتجاوز نسبة النساء المتزوجات أو المقترنات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاما اللاتي يتخذن قراراتهن بأنفسهن بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية 55 في المائة، وتتراوح هذه النسبة بين أقل من 40 في المائة في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا ونحو 80 في المائة في بعض بلدان أوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

55 - وفي عام 2019، كان لدى البلدان الـ 75 التي تتوافر عنها بيانات ما يصل، في المتوسط، إلى 73 في المائة من القوانين والأنظمة اللازمة لضمان الحصول الكامل والمتكافئ على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. والنتائج مشجعة بوجه خاص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية: ففي المتوسط، سنّت البلدان 87 في المائة من القوانين والأنظمة التمكينية لتوفير خدمات المشورة والفحص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، و 91 في المائة لخدمات العلاج والرعاية المتعلقة بالفيروس، و 96 في المائة لحماية السرية بخصوص الخدمات المتصلة بالفيروس.

56 - وأثبت توفير الهواتف المحمولة للنساء بهدف تمكينهن أنه يعجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولكن معدل امتلاك الهاتف المحمول لدى الرجال في البلدان الـ 66 التي تتوافر عنها بيانات عن الفترة 2016-2018 كان أعلى في المتوسط بمقدار 6,8 نقاط مئوية من المعدل لدى النساء.

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

57 - لا يزال بلايين الناس في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي المدارة بطريقة مأمونة وإلى المرافق الأساسية لغسل الأيدي في المنزل، وهي بالغة الأهمية

لمنع انتشار فيروس كوفيد-19. ومن المهم جدا اتخاذ إجراءات فورية لتحسين توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع بهدف الوقاية من العدوى واحتواء انتشارها.

58 - وفي عام 2017، لم يستفد سوى 71 في المائة من سكان العالم من خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة مأمونة، ولم يستفد سوى 45 في المائة من خدمات الصرف الصحي المدارة بطريقة مأمونة، مما ترك 2,2 بليون شخص دون مياه شرب مدارة بطريقة مأمونة، من بينهم 785 مليون شخص لا يحصلون حتى على مياه الشرب الأساسية، و 4,2 بلايين دون مرافق صحية مدارة بطريقة مأمونة. ولا يزال 673 مليون شخص منهم يتغوطون في العراء.

59 - وفي عام 2016، كانت واحدة من كل أربع منشآت للرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم تفتقر إلى خدمات المياه الأساسية، وواحدة من كل خمس منشآت منها تفتقر إلى خدمات الصرف الصحي.

60 - وفي عام 2017، كان 3 بلايين شخص يفتقرون إلى الصابون والماء في المنزل. وفي عام 2016، كانت نسبة 47 في المائة من المدارس في جميع أنحاء العالم تفتقر إلى مرافق يتوفر فيها الصابون والمياه لغسل الأيدي، وكانت نسبة 40 في المائة من منشآت الرعاية الصحية غير مجهزة بما يلزم لتنظيف اليدين في أماكن الرعاية.

61 - وتشير التقديرات الأولية الواردة في عام 2019 من 79 بلداً، معظمها من البلدان المرتفعة الدخل والبلدان من الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، إلى أن نحو ربع البلدان لا يُعالج فيها بطريقة مأمونة سوى أقل من نصف مجموع كمية مياه الصرف المستعملة في المنازل.

62 - وفي عام 2017، شهدت منطقة وسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا ارتفاعا كبيرا في معدل الإجهاد المائي - الذي يعرَّف بأنه نسبة المياه العذبة المسحوبة إلى مجموع موارد المياه العذبة المتجددة - بلغ أكثر من 70 في المائة، تليها غرب آسيا وشرق آسيا، حيث بلغ معدل الإجهاد المائي المرتفع 54 و 46 في المائة على التوالي.

63 - وفي عام 2018، أبلغ 60 في المائة من 172 بلدا أن تنفيذ نظم الإدارة المتكاملة للموارد المائية فيها كان على مستويات منخفضة جدا ومنخفضة ومتوسطة، وأن من غير المرجح أن تحقق غاية التنفيذ بحلول عام 2030.

64 - وتشير البيانات الواردة من 67 بلداً إلى أن متوسط النسبة المئوية للأحواض المائية المشتركة عبر الحدود والمشمولة بترتيبات تنفيذية قد بلغ 59 في المائة في الفترة 2017-2018. ولم يفد سوى 17 بلدا بأن جميع أحواضها المشتركة عبر الحدود مشمولة بهذه الترتيبات.

65 - وعلى صعيد العالم، كانت كتل المياه العذبة في عام 2018 تغطي ما يزيد قليلا على2,1 في المائة من الأراضي، وإن كانت موزعة توزيعا غير متساو، حيث تراوحت بين 3,5 في المائة في البلدان المتقدمة النمو و 1,4 في المائة فقط في البلدان النامية و 1,2 في المائة و 1 في المائة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، على التوالي. ويمكن أن تؤدي الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ إلى تقليص نطاق كتل المياه العذبة، مما يؤدي إلى تفاقم تدهور النظم الإيكولوجية وسبل العيش.

66 - وارتفعت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه في عام 2018 إلى 9 بلايين دولار، أو 6 في المائة، عقب انخفاض في هذه المدفوعات في عام 2017. غير أن التعهدات بتقديم المساعدة

الإنمائية الرسمية قد انخفضت بنسبة 9 في المائة في عام 2018. ونظرا لأن البلدان أشارت إلى وجود فجوة في التمويل تبلغ 61 في المائة بين التمويل المتاح وما هو مطلوب لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال توفير مياه الشرب والصرف الصحي، فإن زيادة تعهدات المانحين لصالح قطاع المياه ستظل حاسمة الأهمية لإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 6.

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

67 - يحرز العالم تقدما جيدا في زيادة إمكانية الحصول على الكهرباء وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة. بيد أن ملايين من الناس في جميع أنحاء العالم لا يزالون يفتقرون إلى هذه الإمكانية، والتقدم المحرز في تيسير الحصول على أنواع وقود وتكنولوجيات الطهي النظيف بطيء للغاية. ولقد أبرزت الجائحة مدى الحاجة إلى خدمات موثوقة وميسورة التكلفة لتوفير الكهرباء في المراكز الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت دراسة استقصائية أجريت في بلدان نامية مختارة أن ربع المرافق الصحية التي شملتها الدراسة الاستقصائية تفتقر إلى الكهرباء، وأن ربعا آخر منها يعاني من انقطاع التيار الكهربائي دون إنذار سابق ويؤثر ذلك سلبيا على قدرتها على تقديم الخدمات الصحية الأساسية. وأوجه القصور هذه تضعف استجابة النظام الصحي للأزمة الصحية الراهنة.

68 - ارتفع معدل الإمداد بالكهرباء في جميع أنحاء العالم من 83 في المائة عام 2010 إلى 90 في المائة عام 2018. وواصلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق وجنوب شرق آسيا إحراز تقدم قوي، حيث تجاوز معدل الحصول على الكهرباء 98 في المائة بحلول عام 2018. غير أن العجز في العالم تركز بصورة متزايدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان حوالي 548 مليون شخص، أو 53 في المائة من السكان، يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء.

69 - وارتفعت نسبة المستفيدين من وقود وتكنولوجيات الطهي النظيف إلى 63 في المائة في عام 2018، مقابل 60 في المائة في عام 2015 و 56 في المائة في عام 2010. ومع ذلك، لا يزال ثمة 2,8 بليون شخص يفتقرون إلى هذه الإمكانية ويعتمدون في المقام الأول على نظم طهي غير فعالة وملوثة. وبسبب ركود المعدل وسرعة النمو السكاني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ازداد عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على أنواع الوقود النظيفة لأغراض الطهي.

70 - وزادت حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي من الطاقة زيادة تدريجية من 16,3 في المائة في عام 2010 إلى 17,0 في المائة في عام 2015 و 17,3 في المائة في عام 2017. ولا بد من نمو أسرع بكثير لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل المتعلقة بالمناخ.

71 - وطرأ تحسن بنسبة 2,2 في المائة سنويا في كثافة استهلاك الطاقة الأولية على صعيد العالم (الطاقة المستخدمة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي)، من 5,2 في المائة في عام 2015 إلى 5,0 في المائة في عام 2017، ولكنها تظل أقل من معدل 2,7 في المائة السنوي اللازم لبلوغ الغاية 7-3.

72 - وبلغت التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية دعما للطاقة النظيفة والمتجددة 21,4 بليون دولار في عام 2017، أي بزيادة قدرها 13 في المائة عما كانت عليه في عام 2016، وبمقدار الضعف عن التدفقات الملتزم بها في عام 2010. وتلقت مشاريع الطاقة الكهرمائية 46 في المائة من

تدفقات عام 2017، في حين تلقت مشاريع الطاقة الشمسية 19 في المائة منها، وتلقت مشاريع طاقة الرياح 7 في المائة منها وتلقت مشاريع الطاقة الحرارية الأرضية 6 في المائة منها.

الهدف 8 – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع

73 – كان الاقتصاد العالمي، حتى قبل الأزمة الراهنة، ينمو بمعدل أبطأ مما كان عليه في السنوات السابقة على الرغم من التحسينات التي طرأت على معدلات إنتاجية العمل والبطالة. ولكن الجائحة أدت إلى تعطيله فجأة وبعمق، ودفعت العالم إلى الكساد الاقتصادي. ومن المتوقع أن تؤدي الصدمة غير المسبوقة التي تعرضت لها أسواق العمل في العالم إلى انخفاض بنسبة 10,5 في المائة تقريبا في مجموع ساعات العمل في الربع الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 305 ملايين عامل على أساس التفرغ. وكان أكثر المتضررين من هذه الصدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمال في القطاع غير الرسمي، والعاملون لحسابهم الخاص، والعاملون بأجر يومي، والعمال في القطاعات الأكثر عرضة للاضطراب.

74 – وفي عام 2018، بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 2 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ المعدل في أقل البلدان نموا 4,5 في المائة في عام 2018، أي أقل من معدل النمو المستهدف في خطة عام 2030 وهو 7 في المائة. وهذه الجائحة تدفع العالم إلى أسوأ أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير.

75 – وبعد انقطاع قصير بسبب التراجع الاقتصادي العالمي في الفترة 2008–2009، استمرت إنتاجية العمل في النمو؛ وحققت نموا بنسبة 1,4 في المائة في عام 2019 مقارنة بالعام السابق.

76 – وعلى الصعيد العالمي، كان 61 في المائة من العمال يشتغلون في قطاع العمل غير الرسمي في عام 2016. وكانت الحاجة إلى الاعتماد على قطاع العمل غير الرسمي أكثر انتشارا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووسط وجنوب آسيا، حيث يعمل في هذا القطاع 89 في المائة و 86 في المائة من العمال على التوالي. وبسبب البطالة والعمالة الناقصة الناجمتين عن الأزمة الراهنة، تضرر بشدة نحو 1,6 بليون عامل في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، أي نصف القوة العاملة العالمية. وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن دخل العمال في القطاع غير الرسمي سينخفض بنسبة 60 في المائة في الأشهر الأولى من الأزمة.

77 – وتلقي البيانات المتعلقة بمتوسط الإيرادات في الساعة الضوء على تفاوت الدخل. وأسفرت دراسة عالمية أجرتها منظمة العمل الدولية أن فجوة الأجور بين الجنسين في عام 2017 بلغت 19 في المائة مع احتساب العوامل المرجّحة.

78 – وفي عام 2019، بلغ معدل البطالة العالمي 5 في المائة، وسُجّل أعلى معدل في شمال أفريقيا وغرب آسيا حيث بلغ 11 في المائة. وكان المعدل أعلى بكثير بين العمال الشباب منه بين البالغين في جميع المناطق في عام 2019، حيث بلغ الفرق 18 نقطة مئوية في شمال أفريقيا وغرب آسيا، و 15 نقطة مئوية في وسط وجنوب آسيا، و 12 نقطة مئوية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

79 – وفي عام 2019، كان 22 في المائة من شباب العالم خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب، وهو رقم لم يشهد تغيرا يذكر منذ عام 2005.

80 - وفي عام 2018، ظلت التعهدات بتقديم المعونة لصالح التجارة مستقرة، حيث بلغت 58 بليون دولار استنادا إلى الأسعار الحالية. وحصل جنوب ووسط آسيا على أعلى حصة منها (31,4 في المائة)، تليهما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (29,2 في المائة). وتلقت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا 37,5 في المائة من المعونة لصالح التجارة، تلتها أقل البلدان نموا (36,8 في المائة).

81 - ووفقا لبيانات عام 2019 الواردة من 102 بلدا، كان لدى 98 في المائة منها استراتيجية لتشغيل الشباب أو خطة لوضع استراتيجية في المستقبل القريب.

الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

82 - كان معدل النمو العالمي في مجال الصناعات التحويلية قد انخفض باطراد فعلا حتى قبل تفشي كوفيد-19. وأضرّت هذه الجائحة بشدة بالصناعات التحويلية وتسببت في تعطيل سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي وتوريد المنتجات.

83 - وتضرر قطاع النقل الجوي بشدة من هذه الجائحة. ومن المتوقع أن تخسر شركات الطيران 1,5 بليون مسافر جوي دولي في عام 2020، وأن تنخفض سعة مقاعد الرحلات الجوية الدولية بمقدار ثلاثة أرباع تقريبا وتؤدي إلى خسارة قدرها 273 بليون دولار، مقارنة بإيرادات التشغيل الإجمالية المتوقعة سابقا.

84 - وفي عام 2019، لم تزد القيمة المضافة الصناعية إلا بنسبة 1,5 في المائة منذ عام 2018، وهذا أبطأ معدل نمو سنوي منذ عام 2012، وقد تأثرت في المقام الأول بالتوترات في مجال التعرفة الجمركية والتجارة في جميع المناطق. وأنشطة الصناعة التحويلية معرضة بدرجة كبيرة للاختلال في الأزمة الحالية، وسيكون لذلك تأثير على مستويات العمالة في هذا القطاع.

85 - وزادت حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا من 10 في المائة في عام 2010 إلى 12,4 في المائة في عام 2019، ولكن معدل النمو كان بطيئا للغاية لتحقيق الغاية المتمثلة في مضاعفة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.

86 - وفي عام 2019، كان 14 في المائة من العاملين في العالم يعملون في أنشطة الصناعات التحويلية، وهو رقم لم يتغير كثيراً منذ عام 2000. وكانت حصة العمالة في الصناعات التحويلية هي الأكبر في شرق وجنوب شرق آسيا (18 في المائة) والأصغر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (6 في المائة).

87 - وتبيّن دراسات استقصائية غطت الفترة من عام 2010 حتى الآن أن نسبة الصناعات الصغيرة في البلدان النامية التي تستفيد من القروض أو خطوط الائتمان التي تمكنها من الاندماج في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين المحلي والعالمي هي 34 في المائة. غير أن نسبة الصناعات الصغيرة التي حصلت على قروض أو خطوط ائتمان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانت 22 في المائة فقط، مقارنة بنسبة 48 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

88 - وبعد ثلاث سنوات من الاستقرار، بدأت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود في الارتفاع مرة أخرى على الصعيد العالمي في عام 2017، لتصل إلى 32,8 بليون طن، مدعومة بالنمو الاقتصادي وتباطؤ التحسينات في الكفاءة. غير أن كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي انخفضت بنحو الربع منذ عام 2000، ويدل ذلك على الفصل بصفة عامة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وكان الاتجاه نفسه واضحا في الصناعات التحويلية بعد عام 2010، حيث تراجعت كثافة الصناعات التحويلية على الصعيد العالمي بمعدل سنوي متوسط قدره 3 في المائة حتى عام 2017.

89 - وعلى الصعيد العالمي، زاد الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من 1,5 في المائة في عام 2000 إلى 1,7 في المائة في عام 2015، وظل دون أي تغيير تقريبا في عام 2017، ولكنه لم يتجاوز 1 في المائة في المناطق النامية.

90 - وزاد عدد الباحثين لكل مليون نسمة من 018 1 في عام 2010 إلى 198 1 في عام 2017، مع تفاوت كبير بين 707 3 باحثا في أوروبا وأمريكا الشمالية و 99 باحثا فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا تمثل النساء سوى 30 في المائة من مجموع الباحثين في العالم.

91 - وبلغ مجموع التدفقات الرسمية الموجَّهة للبنى التحتية الاقتصادية في البلدان النامية 61 بليون دولار في عام 2018، أي بزيادة قدرها 32,6 في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام 2010. وكانت القطاعات الرئيسية التي تلقت المساعدة هي النقل (22,8 بليون دولار) والطاقة (20,3 بليون دولار).

92 - وبلغت حصة السلع المتوسطة والعالية التكنولوجيا في الإنتاج الصناعي العالمي نحو 45 في المائة في عام 2017. واستمرت المنتجات المتوسطة - العالية التقنية والمنتجات العالية التقنية في الهيمنة على إنتاج الصناعة التحويلية في المناطق المتقدمة، إذ بلغت 49 في المائة في عام 2017 مقارنة بنسبة 9 في المائة في أقل البلدان نموا.

93 - ويعيش كل سكان العالم تقريبا في مناطق تغطيها شبكات الهاتف الجوال. وتشير التقديرات إلى أن 96,5 في المائة من تلك المناطق كانت مغطاة في عام 2019 بشبكة اتصالات من الجيل الثاني (2G) على الأقل، وأن 81,8 في المائة كانت مغطاة بشبكة تستند إلى تكنولوجيا التطوير الطويل الأجل (LTE) على الأقل.

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

94 - على الرغم من وجود بعض العلامات الإيجابية التي تشير إلى الحد من انعدام المساواة في بعضٍ من أبعادها، مثل الحد من التفاوت النسبي في الدخل في بعض البلدان ومنح مركز التجارة التفضيلية لفائدة البلدان ذات الدخل المنخفض، فإن انعدام المساواة لا يزال قائما بجميع أشكاله. وأزمة كوفيد-19 تصيب بأشد الأضرار أكثر الناس والبلدان فقرا وضعفا، وتهدد بآثار ضارة بشكل خاص على أفقر البلدان. وهي تكشف عن أوجه عدم المساواة العميقة القائمة داخل البلدان وفيما بينها وتزيد من حدة أوجه عدم المساواة هذه.

95 - وفي 73 بلدا من أصل 90 بلدا تتوافر عنها بيانات قابلة للمقارنة خلال الفترة 2012-2017، شهدت نسبة الـ 40 في المائة الأكثر فقرا من السكان نموا في دخلها. وعلاوة على ذلك، في أكثر بقليل من نصف تلك البلدان، شهدت نسبة الـ 40 في المائة الأكثر فقرا من السكان معدل نمو في الدخل أعلى من المتوسط الوطني العام. ومع ذلك، ففي جميع البلدان التي توافرت بشأنها بيانات، حصلت نسبة الـ 40 في المائة الأكثر فقرا من السكان على أقل من 25 في المائة من مجموع الدخل أو الاستهلاك، في حين حصلت نسبة الـ 10 في المائة من الشريحة العليا على ما لا يقل عن 20 في المائة من الدخل.

96 - وتشير البيانات الواردة من 31 بلداً خلال الفترة 2014-2019 إلى أن شخصاً واحداً من كل خمسة أشخاص أبلغوا عن أنهم تعرضوا شخصياً للتمييز على أساس واحد على الأقل من أسس التمييز التي يحظرها القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتتسبب الجائحة في تفاقم تلك الأنماط.

97 - ومن بين البلدان الـ 111 التي توافرت بشأنها بيانات في أيلول/سبتمبر 2019، أفاد 54 في المائة منها بأن لديها مجموعة واسعة من تدابير السياسة العامة لتيسير هجرة الناس وتنقلهم بشكل منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية. وأفادت بلدان آسيا الوسطى والجنوبية (80 في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (79 في المائة) بأن لديها أعلى نسبة من هذه السياسات، مقارنة بنسبة 33 في المائة فقط من البلدان في أوقيانوسيا وشمال أفريقيا وغرب آسيا.

98 - وزادت نسبة المنتجات التي تصدرها أقل البلدان نموا والمناطق النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي يمكن أن تدخل الأسواق الدولية معفاة من الرسوم الجمركية من 66 إلى 67,4 في المائة، ومن 51,1 إلى 52,1 في المائة، ومن 65,4 إلى 66,5 في المائة، على التوالي، من عام 2017 إلى عام 2018.

99 - وفي عام 2018، بلغ مجموع تدفقات الموارد من أجل التنمية إلى البلدان النامية من الجهات المانحة التابعة للجنة المساعدة الإنمائية والوكالات المتعددة الأطراف وغيرها من مقدمي المنح الرئيسيين 271 بليون دولار، منها 166 بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية.

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

100 - أدى التحضر السريع إلى تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات وإثقال كاهلها، وتفاقم تلوث الهواء. وستكون الجائحة شديدة الوطأة على أكثر من بليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة في جميع أنحاء العالم، الذين يعانون من نقص السكن اللائق، وعدم وجود مياه جارية في المنازل، ومراحيض مشتركة، وقلة أو انعدام نظم إدارة النفايات، واكتظاظ وسائل النقل العام، ومحدودية فرص الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الرسمية. ويعمل الكثيرون من هؤلاء السكان في القطاع غير الرسمي وهم معرضون بشدة لخطر فقدان سبل عيشهم مع إغلاق المدن. وثمة حاجة إلى خطط استجابة عاجلة للتأهب لحالات التفشي في الأحياء العشوائية والأحياء الفقيرة والتصدي لها.

101 - وبلغ عدد سكان الأحياء الفقيرة أكثر من بليون نسمة في عام 2018، وهو ما يمثل 24 في المائة من سكان المناطق الحضرية، بزيادة طفيفة عن نسبة 23 في المائة في عام 2014. وعدد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة الحضرية هو الأعلى في شرق وجنوب شرق آسيا (370 مليون نسمة)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (238 مليون نسمة)، ووسط وجنوب آسيا (226 مليون نسمة).

102 - والوصول إلى وسائل النقل العام الملائمة والموثوقة والآمنة هو حاجة أساسية حضرية. وبحسب ما يتبيّن من البيانات التي جُمعت في عام 2019 من عيّنة مؤلفة من 610 مدن من 95 بلدا، لا تتاح إلا لنصف سكان المناطق الحضرية في العالم إمكانية الوصول بسهولة إلى وسائل النقل العام، التي تُعرَّف بأنها العيش على بعد لا يزيد على 500 متر سيرا على الأقدام عن نظام نقل منخفض السعة (مثل محطة حافلات) وعلى بعد 000 1 متر من نظام نقل عالي السعة (مثل السكك الحديدية أو محطة عبّارات).

103 - وتظهر البيانات التي جُمعت في عام 2019 من عيّنة مؤلفة من 755 مدينة من 95 بلدا أن معظم المناطق الحضرية سجلت، خلال الفترة 1990-2015، زيادة عامة في نطاق المساحة المبنية (التي تُعرَّف بأنها وجود المباني) لكل شخص. وفي المتوسط، سجلت جميع المناطق، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشرق وجنوب شرق آسيا، زيادة مطردة في المساحة المبنية للفرد الواحد، حيث سجلت أستراليا ونيوزيلندا أعلى القيم.

104 - واستناداً إلى بيانات عام 2019 الواردة من 610 مدن في 95 بلدا، فإن حصة الأراضي المخصصة للشوارع والمساحات المفتوحة، ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لإنتاجية المدن والأبعاد الاجتماعية والصحية لسكانها، لم تبلغ في المتوسط سوى حوالي 16 في المائة على الصعيد العالمي. ومن بين هذه الأراضي، شكلت الشوارع حوالي ثلاثة أضعاف مساحات الأراضي الحضرية مقارنة بالأماكن العامة المفتوحة من قبيل الحدائق والأراضي المحاذية للأنهار. وبلغ متوسط نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة على بعد لا يتجاوز 400 متر سيرا على الأقدام باستخدام شبكة من الشوارع، 46,7 في المائة.

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

105 - يرتكز الاستهلاك والإنتاج في جميع أنحاء العالم، وهو قوة دافعة للاقتصاد العالمي، على استخدام البيئة الطبيعية والموارد الطبيعية باتباع نموذج لا يزال يؤدي إلى آثار مدمرة على الكوكب. وتتيح الجائحة للبلدان فرصة لوضع خطة إنعاش تنكس مسار الاتجاهات الحالية وتغير أنماط الاستهلاك والإنتاج لتحقيق مستقبل مستدام.

106 - وفي عام 2019، أبلغ 79 بلدا والاتحاد الأوروبي عن أداة واحدة على الأقل من أدوات السياسات الوطنية تسهم في الاستهلاك والإنتاج المستدامين في جهودها الرامية إلى تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

107 - وعلى الصعيد العالمي، ارتفع نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد بنسبة 7 في المائة من 10,8 أطنان مترية للفرد في عام 2010 إلى 11,7 طنا متريا في عام 2017، مع زيادة في جميع المناطق، باستثناء أمريكا الشمالية وأفريقيا. غير أن نصيب الفرد من استهلاك المواد المحلية في أوروبا وأمريكا الشمالية لا يزال أعلى بنسبة 40 في المائة من المتوسط العالمي، مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد والممارسات اللازمة لخفض الاستهلاك في المستقبل.

108 - وارتفعت البصمة البيئية الناجمة عن استهلاك المواد على الصعيد العالمي من 73,2 بليون طن في عام 2010 إلى 85,9 بليون طن في عام 2017، بزيادة قدرها 17,4 في المائة منذ عام 2010، وبزيادة قدرها 66,5 في المائة عن عام 2000. واستمر اعتماد العالم على الموارد الطبيعية في التسارع في العقدين الماضيين.

109 - ولقد صدق 198 طرفا على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، ونتيجة لتنفيذه، انخفض توفر المواد المستنفدة للأوزون في الغلاف الجوي بشكل إجمالي على مدى العقدين الماضيين، ومن المتوقع العودة إلى القيم المسجلة في عام 1980 في الثلاثينات من القرن الحادي والعشرين بالنسبة للأوزون في منطقة خطوط العرض الوسطى في النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

110 - وفي الفترة من 2010 إلى 2019، ازداد توليد النفايات الإلكترونية على الصعيد العالمي بشكل مستمر من 5,3 كغم إلى 7,3 كغم للفرد الواحد، في حين زادت إعادة تدوير النفايات الإلكترونية بطريقة سليمة بيئيا بوتيرة أبطأ، من 0,8 كغم إلى 1,3 كغم للفرد الواحد.

111 - وبلغت قيمة الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري على الصعيد العالمي أكثر من 400 بليون دولار في عام 2018. وإن استمرار انتشار هذه الإعانات، التي تتجاوز ضعف الإعانات التي يُقدّر أنها تقدَّم لمصادر الطاقة المتجددة، يؤثر سلبيا على مهمة التعجيل في تجاوز ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي.

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

112 - كان عام 2019 ثاني أدفأ عام بحسب قيود السجلات، وشكَّلَ نهاية العقد الأدفأ 2010-2019. وبالإضافة إلى ذلك، ومع ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية 1,1 درجة مئوية عن المستويات المقدرة لما قبل الحقبة الصناعية، فإن المجتمع العالمي حاد بعيدا عن المسار السليم لتحقيق أهداف اتفاق باريس المتمثلة في عدم تجاوز ارتفاع درجات الحرارة درجتين مئويتين والسعي لحصرها بـ 1,5 درجة مئوية. وعلى الرغم من توقع انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 6 في المائة في عام 2020 وتحسن نوعية الهواء نتيجة لحظر السفر والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة، فإن هذا التحسن مؤقت فقط. وينبغي للحكومات وقطاع الأعمال استخدام الدروس المستفادة للتعجيل بالتحولات اللازمة لتحقيق أهداف اتفاق باريس، وإعادة تحديد العلاقة مع البيئة، وإجراء تحولات منهجية وتغييرات تحولية بغية انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة وبناء اقتصادات ومجتمعات قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

113 - وأفاد ما مجموعه 85 بلدا بأن لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 إلى حد ما، وذلك منذ اعتماده في عام 2015. وفي عام 2018، أفاد 55 بلدا بأن بعضا من حكوماتها المحلية على الأقل لديها استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تهدف إلى المساهمة في التنمية المستدامة وتعزيز الصحة الاجتماعية والاقتصادية والمرونة البيئية من خلال التركيز على القضاء على الفقر، والقدرة على الصمود وعلى التكيف مع تغير المناخ في المناطق الحضرية.

114 - وحتى 31 آذار/مارس 2020، أرسل 186 طرفا (185 بلداً بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي) أول مساهماتها المحددة وطنياً إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأرسلت عدة أطراف مساهمتها الثانية أو المستكملة. وطُلب إلى الأطراف أن تستكمل مساهماتها الحالية المحددة وطنيا، أو أن تبلغ عن مساهمات جديدة بحلول عام 2020، مما يتيح للأطراف فرصة قيمة لزيادة مستوى طموحها في العمل المناخي.

115 - وفي عام 2019، نفّذ ما لا يقل عن 120 بلدا من أصل 153 بلدا ناميا أنشطة لصياغة وتنفيذ خطط تكيّف وطنية، بزيادة قدرها 29 بلدا مقارنة بعام 2018. وستساعد هذه الخطط البلدان على تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف، وفقا لما ورد في إطار اتفاق باريس.

116 - وفيما يتعلق بتمويل المناخ العالمي، طرأت زيادة قدرها 584 بليون دولار، أو 17 في المائة من عام 2013 إلى 2014، و 681 بليون دولار من عام 2015 إلى 2016. ويعزى سبب الزيادة في النمو إلى

المستويات العالية للاستثمار الخاص الجديد في مجال الطاقة، التي تمثل أكبر جزء من المجموع العالمي. ورغم أن هذه التدفقات المالية كبيرة، فإنها صغيرة نسبيا مقارنة بحجم الاستثمار السنوي اللازم للانتقال إلى عالم منخفض الكربون وقادر على التكيف مع المناخ. وعلاوة على ذلك، لا تزال الاستثمارات المتصلة بالوقود الأحفوري في قطاع الطاقة وحده (781 بليون دولار في عام 2016) تتجاوز الاستثمارات في الأنشطة المناخية التي أمكن تتبعها في جميع القطاعات.

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

117 - لا تزال المحيطات ومصائد الأسماك تدعم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسكان العالم، رغم أنها تعاني من استنفادها بشكل لا يمكن تحمله، والتدهور البيئي، والتشبع بثاني أكسيد الكربون، والتحمض. والجهود المبذولة حاليا لحماية البيئات البحرية الرئيسية، وصغار الصيادين، والاستثمار في علوم المحيطات، لا تلبي بعد الاحتياجات العاجلة لحماية هذا المورد الهائل الهش.

118 - ويمتص المحيط حوالي 23 في المائة من الانبعاثات السنوية لثاني أكسيد الكربون البشري المنشأ في الغلاف الجوي، ويساعد على التخفيف من آثار تغير المناخ على هذا الكوكب لكنه يؤدي إلى انخفاض درجة قلوية المحيطات وإلى تحمضها. وتُظهر بوابة بيانات جديدة لتحمض المحيطات زيادة في تقلب درجة القلوية وفي حموضة المحيطات بنسبة تتراوح بين 10 و 30 في المائة في الفترة 2015-2019.

119 - ويتواصل تدهور مقومات استدامة موارد مصائد الأسماك العالمية، وإن كان بمعدل منخفض، حيث بلغت نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا 65,8 في المائة في عام 2017، وهي أقل من نسبتها التي كانت 90 في المائة في عام 1974، وأقل بـ 0,8 نقطة مئوية من مستويات عام 2015.

120 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت المناطق المحمية تغطي أكثر من 24 مليون كيلومتر مربع، أو 17 في المائة، من المياه الخاضعة للولاية الوطنية (بامتداد يصل إلى 200 ميل بحري من الشاطئ)، مما يمثل أكثر من ضعف نطاقها منذ عام 2010. ويتركز جزء كبير من التغطية في أوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

121 - وفي شباط/فبراير 2020، ارتفع عدد الأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه - وهو أول اتفاق دولي ملزم يستهدف على وجه التحديد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم - إلى 66 طرفا (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي) من 58 طرفا في السنة السابقة، وأفاد ما يقرب من 70 في المائة من البلدان بأنها حققت نتائج عالية في تنفيذه.

122 - وظلت مساهمة مصائد الأسماك البحرية المستدامة مستقرة على الصعيد العالمي، مع تباين إقليمي، وساهمت بأكبر قدر في الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وفي أقل البلدان نموا، بمعدل متوسط بلغ 1,55 في المائة و 1,15 في المائة، على التوالي، في الفترة من 2011 إلى 2017.

الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

123 - تواصل تراجع المناطق الحرجية، ولا تزال المناطق المحمية غير مركزة في مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، ولا تزال الأنواع الإيكولوجية مهددة بالانقراض. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة بدأت تكتسب زخما وتحقق آثارا إيجابية يمكن أن تساعد على عكس مسار تلك النتائج، مثل زيادة التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات؛ وتوسيع نطاق الحماية التي تغطي المناطق البرية ومناطق المياه العذبة والجبال؛ والمضي قدما في تنفيذ البرامج والتشريعات والمبادئ المحاسبية لحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

124 - وانخفضت نسبة مساحة الغابات من 31,9 في المائة من مجموع مساحة الأراضي في عام 2000 إلى 31,2 في المائة في عام 2020، مما يمثل خسارة صافية قدرها نحو 100 مليون هكتار من غابات العالم. وفي الفترة من عام 2000 إلى عام 2020، زادت مساحة الغابات في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، بينما انخفضت انخفاضا كبيرا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا، بسبب تحويل الأراضي لاستخدامها في الزراعة. وعلى الرغم من الخسارة الإجمالية، أشارت البيانات المتوفرة في عام 2017 إلى أن نسبة الغابات في المناطق المحمية والخاضعة لخطط الإدارة الطويلة الأجل، فضلا عن مناطق الغابات المصدق على سلامة إدارتها، زادت أو ظلت مستقرة على الصعيد العالمي وفي معظم مناطق العالم.

125 - وفي عام 2020، بلغ متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية ضمن المناطق المحمية، فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البري وفي مساحات المياه العذبة وفي الجبال، 44 و 41 و 41 في المائة على التوالي، أي بزيادة تتراوح بين 12 و 13 نقطة مئوية منذ عام 2000. غير أن معظم مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية لا تتمتع بعد بتغطية كاملة ضمن المناطق المحمية أو لا تستفيد منها إطلاقا.

126 - وفي عام 2019، بلغ عدد البلدان التي التزمت بتحديد أهدافها الطوعية المتصلة بتحييد أثر تدهور الأراضي 123 بلدا، وأيدت الحكومات بالفعل هذه الأهداف رسميا في 60 بلدا.

127 - وإن الدافع الرئيسي لانقراض الأنواع، الذي يهدد التنمية المستدامة ويضر بتراثنا العالمي، هو اختفاء الموائل الطبيعية بسبب الزراعة غير المستدامة والحصاد والتجارة؛ وإزالة الغابات؛ والأنواع الدخيلة المُغيرة. وعلى الصعيد العالمي، ازداد خطر انقراض الأنواع بنحو 10 في المائة على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث انخفض مؤشر القائمة الحمراء (الذي يقيس خطر الانقراض وتشير فيه القيمة 1 إلى غياب خطر الانقراض والقيمة صفر إلى أن جميع الأنواع منقرضة) من 0,82 في عام 1990 إلى 0,75 في عام 2015 إلى 0,73 في عام 2020.

128 - وحتى 1 شباط/فبراير 2020، كان 122 بلدا والاتحاد الأوروبي قد صدقوا على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (بزيادة قدرها 53 بلدا عن عام 2019) وتبادل 63 بلدا والاتحاد الأوروبي معلومات عن أطر الحصول على الموارد وتقاسم المنافع. وهناك حاليا 146 طرفا متعاقدا في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وقدم 56 بلدا معلومات بشأن التدابير المتبعة لديها فيما يتعلق بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع.

129 - ولا يسير سوى ثلث الأطراف المبلغة على الطريق الصحيح نحو تحقيق أهدافها الوطنية للتنوع البيولوجي، بحسب ما ورد في التقارير الوطنية المقدمة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي. وحتى كانون الثاني/يناير 2020، بلغ عدد الأطراف التي قدمت تقريرها الوطني السادس 129 طرفا، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وأجرى 113 طرفا تقييما بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافها الوطنية المتصلة بالغاية 2 من غايات آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وقد أحرز نحو نصف الأطراف تقدما نحو تحقيق غاياتها، ولكن ليس بمعدل يسمح لها بتحقيق أهدافها.

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

130 - لا تزال النزاعات وانعدام الأمن وضعف المؤسسات ومحدودية فرص اللجوء إلى القضاء تشكل تهديدا كبيرا للتنمية المستدامة. ولقد حُرم الملايين من الناس من الأمن والحقوق الإنسانية وإمكانية اللجوء إلى القضاء. وفي عام 2018، تجاوز عدد الأشخاص الفارين من الحرب والاضطهاد والنزاعات 70 مليون شخص، وهو أعلى مستوى سجلته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ ما يقرب من 70 عاما. ومن المحتمل أن تؤدي الجائحة إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية والعنف الذي من شأنه أن يقوض إلى حد كبير قدرة العالم على تحقيق الغايات المتصلة بالهدف 16.

131- وانخفض ببطء المعدل العالمي لجرائم القتل لكل 000 100 شخص، من 6,8 في المائة في عام 2000 إلى 5,9 في المائة في عام 2015 ثم إلى 5,8 في المائة في عام 2018، ويعادل ذلك نحو 000 440 ضحية من ضحايا جرائم القتل، 81 في المائة منهم من الرجال و 19 في المائة من النساء. وتمثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (33 في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (36 في المائة) أكثر من ثلثي ضحايا جرائم القتل على الصعيد العالمي.

132 - وأشكال التأديب العنيفة التي تستهدف الأطفال منتشرة على نطاق واسع. ففي69 بلدا (معظمها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل) تتوفر بشأنها بيانات عن الفترة من 2012 إلى 2019، تعرض ما يقرب من 8 من كل 10 أطفال تتراوح أعمارهم من سنة واحدة إلى 14 سنة لشكل من أشكال العدوان النفسي و/أو العقوبة البدنية في المنزل في الشهر السابق.

133 - ويمثل العنف الجنسي أكثر انتهاكات حقوق الطفل إثارة للقلق. وفي أكثر بقليل من بلد واحد من كل أربعة بلدان تتوافر بشأنها بيانات قابلة للمقارنة في الفترة من عام 2012 إلى عام 2019 (45 بلدا)، أفادت نسبة 5 في المائة على الأقل من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 29 سنة بأنهن تعرضن للعنف الجنسي في مرحلة الطفولة.

134 - وتبين البيانات المتوفرة عن الفترة 2016-2018 أن نسبة السجناء المحتجزين دون حكم يدينهم بارتكاب جريمة تبلغ 31 في المائة، وهو نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2005. وسُجلت زيادات كبيرة على مدى السنوات الثلاث الماضية في آسيا وأوقيانوسيا.

135 - وتشير البيانات الواردة من 38 بلدا على مدى العقد الماضي إلى أن معدل انتشار الرشوة في البلدان المرتفعة الدخل هو الأدنى (3,7 في المائة في المتوسط)، في حين أن معدل انتشارها للحصول على الخدمات العامة هي الأعلى في البلدان ذات الدخل المنخفض (22,3 في المائة).

136 - ويمكن حماية حقوق الطفل ومنح الجميع إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على الخدمات الاجتماعية عن طريق تطبيق نظام تسجيل المواليد مع إثبات الهوية القانونية. ومع ذلك، واستنادا إلى البيانات المستمدة من الفترة 2010-2019، فإن ولادة طفل واحد من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة لم تسجل رسميا أبدا. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين كانت ولادتهم قد سُجلت رسميا أقل من النصف (44 في المائة).

137 - وفي عام 2019، تعقبت الأمم المتحدة 357 حالة قتل (ويمثل ذلك انخفاضا مقارنة بـ 476 حالة في عام 2018) و 30 حالة اختفاء قسري للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين في 47 بلدا.

138 - واستمر عدد البلدان التي تتوفر لديها قوانين وسياسات ملزمة تمنح الأفراد الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة (الحق في الحصول على المعلومات) في الارتفاع، حيث بلغ 127 بلدا في عام 2019. ولقد اعتمد ما لا يقل عن 43 بلدا مثل هذه الضمانات في السنوات العشر الماضية، 40 في المائة منها في أفريقيا.

139 - وفي عام 2019، كان لدى 40 في المائة من البلدان مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان استوفت بنجاح معايير الامتثال للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). غير أن إمكانية الوصول إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا لا تزال غير متوفرة في 78 بلداً، ولا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

140 - لا يزال تعزيز الشراكات العالمية وتعزيز وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يشكلان تحديا بسبب ندرة الموارد المالية، والتوترات التجارية، والعقبات التكنولوجية، والافتقار إلى البيانات. وتضيف الجائحة عراقيل جديدة على طريق تنفيذ الأهداف. ومع استمرار انتشار كوفيد-19، شهدت الأسواق المالية العالمية خسائر كبيرة وتقلبات شديدة، وخرج أكثر من 100 بليون دولار من رأس المال من الأسواق الناشئة منذ تفشي المرض، وهو أكبر تدفق إلى الخارج يسجل على الإطلاق. ومن المتوقع أن تتراجع التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين 13 و 32 في المائة في عام 2020. وتعزيز تعددية الأطراف والشراكات العالمية أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. ويتطلب الطابع العالمي للجائحة مشاركة جميع الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشعوب في جميع أنحاء العالم.

المسائل المالية

141 - بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية 147 بليون دولار في عام 2019، وهو يعادل تقريبا المستوى المسجل في عام 2018 ولكن مع زيادة الحصة الموجهة للبلدان الأكثر احتياجا. وارتفعت المساعدة

الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 3 في المائة بالقيمة الحقيقية اعتبارا من عام 2018، وارتفعت المعونة المقدمة إلى أفريقيا بنسبة 1 في المائة، ولكن المساعدات الإنسانية انخفضت بنسبة 3 في المائة.

142 - وتواصل تراجع تدفقات المجموع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انخفضت بنسبة 13 في المائة، من الرقم المنقح الذي بلغ 1,5 تريليون دولار في عام 2017 إلى 1,3 تريليون دولار في عام 2018. ويعزى السبب الرئيسي لهذا الانخفاض، الذي يمثل تراجعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي للسنة الثالثة على التوالي، إلى قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإعادة مبالغ كبيرة من الأرباح الأجنبية المتراكمة إلى بلدانها في أعقاب الإصلاحات الضريبية التي بدأت في النفاذ في نهاية عام 2017. ومن المتوقع أن تتسبب الجائحة في تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بنسبة تتراوح بين 30 و 40 في المائة في الفترة 2020-2022.

143 - وتشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل قد بلغت 554 بليون دولار في عام 2019، متجاوزة بذلك المعونة الرسمية بمقدار ثلاثة أضعاف منذ منتصف التسعينات. وتشير التقديرات إلى أن التحويلات في عام 2019 قد تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. غير أن النمو في تدفقات التحويلات تباطأ إلى 4,7 في المائة في عام 2019، مقارنة بنسبة قوية بلغت 8,6 في المائة في عام 2018. ومن المتوقع أن تتراجع التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل إلى 445 بليون دولار، أو بنسبة 20 في المائة، في عام 2020 بسبب الجائحة.

144 - وعلى الصعيد العالمي، شكلت الإيرادات الحكومية نحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وظلت مستقرة مقارنة بالسنوات السابقة ولكن مع تباين كبير بين البلدان. وبلغ متوسط العبء الضريبي الإجمالي (الإيرادات في شكل ضرائب) 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، و 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وبلغ المتوسط العام لنسبة الإنفاق الحكومي الممول من الضرائب حوالي 65 في المائة بين الاقتصادات المتقدمة النمو و 60 في المائة بين اقتصادات الأسواق الناشئة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

145 - بات أكثر من نصف سكان العالم اليوم يستخدمون الإنترنت. وفي نهاية عام 2019، كان 53,6 في المائة من الأفراد، أو 4,1 بلايين شخص، يستخدمون الإنترنت بنسب تتراوح بين 20 في المائة فقط في أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) و 26 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 84 في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية و 87 في المائة في أستراليا ونيوزيلندا.

146 - ويتواصل تزايد الاشتراكات في الشبكات الثابتة ذات النطاق العريض. وعلى الصعيد العالمي، كان معدل الاشتراكات في الشبكات الثابتة ذات النطاق العريض نحو 15 اشتراكا لكل 100 نسمة في عام 2019، بما يتراوح بين 33,6 في البلدان المتقدمة النمو و 11,2 فقط في البلدان النامية. وفي أقل البلدان نموا، وبسبب ارتفاع التكلفة والافتقار إلى الهياكل الأساسية، لم تكن هناك تقريبا وصلات بشبكات ثابتة ذات نطاق عريض. ومن منظور صحي واقتصادي واجتماعي، تكلف هذه الفجوة الرقمية البلدان النامية وشعوبها ثمنا باهظا خلال الجائحة.

بناء القدرات

147 - بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في مجال بناء القدرات والتخطيط الوطني 33,5 بليون دولار في عام 2017، وشكلت هذه المساعدة 14 في المائة من مجموع المعونة المخصصة حسب القطاع، وظلت مستقرة منذ عام 2010. وكانت القطاعات الرئيسية التي تلقت المساعدة هي قطاعي الإدارة العامة والطاقة والقطاع المالي، التي تلقت ما مجموعه 13 بليون دولار.

التجارة

148 - انخفضت التعريفات الجمركية المحسوبة بعوامل الترجيح التجارية في جميع أنحاء العالم، من 2,2 في المائة في عام 2017 إلى متوسط قدره 2,1 في المائة في عام 2018.

149 - وظلت حصة أقل البلدان نموا من صادرات البضائع في التجارة العالمية هامشية، حيث تجاوزت قليلا نسبة 1 في المائة في عام 2018. وسجل النمو في الصادرات العالمية لأقل البلدان نموا ركودا على مدى العقد الماضي، ولم يحقق هدف مضاعفة حصة الصادرات العالمية لأقل البلدان نموا بحلول عام 2020 اعتبارا من عام 2011. وكانت أقل البلدان نموا قد سجلت نموا سنويا كبيرا في صادرات الخدمات في عام 2018، حيث بلغت حصتها العالمية منها 0,8 في المائة. وظلت حصة المناطق النامية من صادرات الخدمات العالمية ثابتة في السنوات الماضية، حيث بلغت حصتها 30 في المائة في نهاية عام 2018.

البيانات والرصد والمساءلة

150 - في عام 2019، بلغ عدد البلدان التي أفادت بأن لديها تشريعات إحصائية وطنية متوافقة مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية 132 بلدا، ويمثل ذلك ارتفاعا مقارنة بعددها البالغ 111 بلدا في عام 2018.

151 - وفي عام 2019، بلغ عدد البلدان التي أفادت بأنها نفذت خطة إحصائية وطنية 141 بلدا، ويمثل ذلك ارتفاعا مقارنة بعددها البالغ 129 بلدا في عام 2018. وعلى الرغم من أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضم ثاني أكبر عدد من البلدان التي تنفذ خططا إحصائية وطنية (36)، فإن لديها أدنى نسبة مئوية من الخطط الممولة تمويلا كاملا، حيث لم يتم تمويل سوى 25 في المائة من الخطط تمويلا كاملا، مقارنة بنسبة 95 في المائة في أمريكا الشمالية وأوروبا.

152 - وفي عام 2017، تلقت البلدان 689 مليون دولار دعما من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لجميع مجالات الإحصاءات، وهو أعلى مقارنة بمبلغ 623 مليون دولار المقدم في عام 2016. ومع ذلك، فإن ذلك المبلغ لا يمثل سوى 0,34 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. والتمويل الدولي المقدم للبيانات والإحصاءات يصل فقط إلى حوالي نصف المستوى المطلوب.

153 - وفي الفترة 2014-2018، كان لدى 147 بلدا بيانات عن تسجيل المواليد مكتملة بنسبة لا تقل عن 90 في المائة، ولدى 153 بلدا بيانات عن تسجيل الوفيات مكتملة بنسبة لا تقل عن 75 في المائة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، توجد لدى 28 بلدا من أصل 53 بلدا بيانات عن تسجيل المواليد، ولدى 23 بلدا فقط من أصل 53 بلدا بيانات عن تسجيل الوفيات.